مبادئ القانون الطبيعي وتطوره في الفكر السياسي الغربي

الاستاذ المساعد الدكتورة
عبير سهام مهدي (*)

المقدمة:

تعد فكرة القانون الطبيعي من العلامات البارزة في تاريخ الفكر السياسي الغربي إذ نجد هذه الفكرة ليس فقط منذ فجر الحضارة الأوربية في الفكر اليوناني والروماني ولكن أيضا بصفة عامة في جميع الحضارات القديمة كالفرعونية والبابلية، ففكرة القانون على ما يبدو قديمة قدم القانون ذاته وتعد إلى حد ما المادة الأولية التي تشكل جوهره. ومن هنا كان المبدأ المشهور(لا قانون بدون قانون طبيعي).

وقد أثارت فكرة القانون الطبيعي اهتمام الفقهاء والفلاسفة في الشرق والغرب ، القدامى منهم والمحدثون وشيدوا نظريات وأقاموا مناقشات حول فكرة القانون الطبيعي والطبيعة والعقل الطبيعي مما جعل هذه الفكرة تبدو إحدى المعطيات الأساسية للفكر الإنساني والتي لا يمكن تجاوزها في إي وقت أو في إي مكان.

يبدو إن مفهوم القانون الطبيعي وان كان يعد من اعرق المفاهيم الفلسفية إلا انه يعد واحد من تلك المفاهيم التي وان احتفظت بجوهرها على مر العصور إلا إن مضمونها قد خضع لتطور كبير.

فرضية البحث: تنطلق فرضية بحثنا الموسوم بـــ(مبادئ القانون الطبيعي وتطوره في الفكر السياسي الغربي) من إن فكرة القانون الطبيعي تعد من أكثر الأفكار إثارة للجدل وذلك بسبب التبدل الذي طرأ على المفهوم التقليدي لفكرة القانون الطبيعي.

(*)كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

١. ما المقصود بالقانون الطبيعي؟ وما هي أهم مبادئه؟

٢. ما هو التطور الذي طرأ على فكرة القانون الطبيعي ؟

٣. ما هي أهم الآثار السياسية والاقتصادية للقانون الطبيعي في العصر الحديث؟

٤. ما هي أهم الانتقادات التي وجهت للقانون الطبيعي؟ وكيف تم إحيائه؟

منهجية البحث: لغرض كتابة البحث بشكل علمي متكامل تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة .

تناول المبحث الأول: ماهية فكرة القانون الطبيعي ومبادئه، أما المبحث الثاني فقد انتظم تحت عنوان:التدرج الفكري للقانون الطبيعي وذلك ضمن ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول: فكرة القانون الطبيعي عند اليونان ، وناقش المطلب الثاني : فكرة القانون الطبيعي عند الرومان، أما المطلب الثالث فقد كرس لمناقشة : فكرة القانون الطبيعي عند الكنسيين في العصور الوسطى، أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لمناقشة القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر وذلك في مطلبين ، تناول المطلب الأول:القانون الطبيعي في الفكر السياسي الحديث، أما المطلب الثاني فقد كرس لمناقشة القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي المعاصر.

المبحث الأول: ماهية فكرة القانون الطبيعي ومبادئه.

أن القاعدة تشتق من اللفظة اليونانية (**cannon**) وتعني القاعدة ،أي نموذج مثالي أعلى ينبغي التقيد به، والقانون (**law**) هو قاعدة ضرورية أو إلزامية[١]. أما كلمة الطبيعي فمعناه ما هو من معطيات الطبيعة مقابل ما هو نتاج الثقافة أي ما لا ينتج عن الفن أو عن صناعة أي إنسان بهذا المعنى تستعمل لفظة طبيعي كقولنا جمال طبيعي[٢].

---

[١] ديديه جوليا، قاموس الفلسفة، ترجمة: (فرانسوا أيوب وآخرون)، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٩٢ ، ص٤١٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ص٢٩٨-٣٠٠.

والطبيعي من الممكن أن يشير إلى الأساس الغير بشري لهذا القانون فهو بهذا المعنى ليس من وضع الإنسان حاكما كان أو محكوم وبالتالي هي صناعة طبيعية غير بشرية فالقانون الطبيعي بالأساس نظرية عن قانون مثالي لا يتوقف عن الحالة وضع النظر ويؤخذ على انه مستمد من العقل وطبيعة الإنسان[٣]. بمعنى هو مجموعة القواعد أو المبادئ تتلاءم مع طبيعة الأشياء وبالتالي مع العقل وتفرض على الحكام الالتزام بمبادئه عند إصدارهم للقوانين وألا أصبح المحكومين في حل من طاعتهم فهذا القانون ذو الأصل الطبيعي يعلو على الحكام وقوانينهم كما تستمد القوانين الصادرة منهم صفة الإلزام[٤].

وقد عرف الإنسان منذ القدم أن هناك قانون أسمى من القوانين الوضعية وهذه الفكرة تعبر عن نزعة الإنسان إلى الكمال، وهي ليست من صنع الإنسان بل هي قواعد أبدية ثابتة أودعها الله في الكون ليستنبط الإنسان قواعده بحركات عقلية، لقد سميّ هذا القانون بـــــ(القانون الطبيعي)، مما جعل المفكرين يهتمون لهذا القانون ووضعوه مقياسا لمدى عدل وكمال القوانين الوضعية [٥].

ومن تعريفات القانون الطبيعي الكثيرة:

- هو نظام عام صادر من الله يسود العالم، يشتمل على مجموعة المبادئ الأساسية للعدالة، يتضمن توجيهات عامة يفسرها المشرع (المنسق للقانون الوضعي) ويقرر الجزاءات الكفيلة لحمايتها[٦] .
- هو نسق من المبادئ يقدمها العقل الكلي، يفسره العقل البشري لكي يجعل الحياة أمنة مطمئنه، يدعو إلى التعاون والإخاء ونبذ ما يعكر صفو الحياة[٧].

---

[٣] م.رزونتال زي.يودين،الموسوعة الفلسفية، ترجمة:(سمير كرم) ط٢،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، ١٩٨٠، ص٣٧٢.

[٤] أبو بكر علي محمد أمين، العدالة مفهومها ومطلقاتها، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٠، ص٧.

[٥] مذهب القانون الطبيعي، ٢٠١٦/١٢/١٤: www.startimes.com.

[٦] عبد المجيد الحفناوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار الهدى، الإسكندرية، د.ت، ص٣٦٥.

[٧] محمد علي محمد وعلي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار المعرفية الجامعية، مصر، ١٩٩٧. ص١٢٦.

وترتكز الفكرة التقليدية للقانون الطبيعي على عدد من المحاور الرئيسة، والتي تتكرر بشكل واضح في أكثر من أطروحة أو وجهة نظر تُقدم حول هذا المصطلح وهي[٨]:

١. أن القيم الأخلاقية حقيقية وموضوعية بشكل أساسي، وليست نسبية أو خاضعة للذوق الشخصي أو الوفاق الاجتماعي.
٢. القيم الأخلاقية ترتكز بشكل ما على الطبيعة البشرية، التي هي جزء من النظام العام للطبيعة، وهي ضرورية لسعادة الإنسان وازدهاره.
٣. أن القوة المعيارية وصيغة الإلزام في القيم الأخلاقية هي – بصورة ما – نتيجة ارتكازها على الطبيعة البشرية، ويمكننا فهمها عن طريق الربط بين علم المصطلحات والمنظومة الأخلاقية.
٤. أن استخدام العقل في دراسة الطبيعة البشرية، والى حد ما الطبيعة بوجه عام يقدم دليلا لمحتوى التزاماتنا الأخلاقية .

أي أن القانون الطبيعي يعبر عن القيم والقواعد الأخلاقية الثابتة والعامة والقابلة للتطبيق على كل البشر، حتى وان لم تكن مكتوبة، فهي نابعة من العقل ومفهومه بالبداهة،لهذا اعتبر القانون الطبيعي المرجع الأساسي لأي تشريع بشري.

أما أهم مبادئ القانون الطبيعي فهي[٩]:

١. يعتقد أصحاب القانون الطبيعي بأنه توجد إلى جانب القواعد القانونية الوضعية المطبقة فعلا قواعد مثالية عادله تسمو على القواعد الوضعية، وتفرضها طبيعة الأشياء ذاتها بالنسبة إلى علاقة البشر فيما بينهم.
٢. قواعد القانون الطبيعي التي تفرضها الطبيعة ذاتها إنما يدلنا عليها ويكتشفها العقل السليم.

---

[٨] نقلا عن: حمدي مهران، نظرية القانون الطبيعي عند فقهاء القانون وإثرها في الفكر السياسي اللاحق، ٢٠١٦/١٢/١٠: www.t1t.net

[٩] بلا مؤلف،المدخل إلى علم القانون، ٢٠١٦/١١/١١: www.ina.edu.sy/tbi-images.

٣. قواعد القانون الطبيعي هي قواعد مطلقة ثابتة لا تتغير ولا تزول فهي عامة بالنسبة إلى جميع الشعوب وواحدة بالنسبة إلى جميع الأزمنة.

٤. قواعد القانون الطبيعي هي التي يجب أن تفرض نفسها وتهيمن على القواعد الوضعية، فهي الأساس الذي يجب أن تستند إليه القواعد الوضعية، وعليها إلا تخالف مبادئ القانون الطبيعي وتحرص على تطبيقها.

ومن مبادئ القانون الطبيعي وقواعده: احترام الحرية، والملكية والسلامة الإنسانية، واحترام العهود والمواثيق والوفاء بها، والحكم بتعويض عادل عن الإضرار التي يلحقها شخص بأخر من دون حق، فهذه الأمور تعد طبيعية لان العقل يرشدنا إليها حتى لو لم تنص عليها القواعد القانونية الوضعية[١٠].

ويؤمن أصحاب القانون الطبيعي بان هناك حقوقا أساسية فطرية للإنسان يستمدها من طبيعته ذاتها بوصفه إنسانا أهمها الحق في الحرية الذي تعده حقا مقدسا لا يجوز النيل منه أو التجاوز علية حتى من قبل الدولة نفسها، وبالتالي فان هناك صلة قوية تربط بين القانون الطبيعي والمذهب الفردي الذي يدعو أيضا إلى تقديس الحرية[١١].

المبحث الثاني: التدرج الفكري للقانون الطبيعي

شهدت فكرة القانون الطبيعي تطورا مستمرا مع مرور الوقت،وذلك التطور لم يشمل مفهومها التقليدي فحسب بل مضمونها ومحتواها لأجل خدمة أهداف معينه وكما يلي:

المطلب الأول: فكرة القانون الطبيعي عند اليونان

بدأت فكرة القانون الطبيعي عند الإغريق بشكل شعبي في أول الأمر، فقد كانت متناثرة عند بعض شعراء اليونان الذين تكلموا عن قوانين خالدة أبدية لم تكتب وليس إلى محوها من سبيل[١٢].

---

[١٠] بلا مؤلف، القانون الطبيعي في العصر الحديث،٢٠١٦/٤/٥ : www.startimes.com

[١١] بلا مؤلف، المدخل إلى علم القانون، مصدر سبق ذكره.

[١٢] حسن كيره، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٩ ،ص٩٨.

وقد تضمنت رواية انتيغون لمؤلفه سوفكليز أجمل التعبيرات عنها، فهي قوانين السماء المكتوبة ولم تولد اليوم أو بالأمس وهي لا تموت بل ولا يعلم احد متى انبثقت[١٣].

إلا أن هذه الفكرة قد انتقلت سريعا إلى الفلسفة، وفي خضم البحث عن العدالة وطرق الحكم والتمييز بين الصواب والخطأ، والخير والشر، فقد راودت الفلاسفة فكرة وجود قانون أعلى من القوانين الوضعية، قانون ثابت ابدي، صالح لكل زمان ومكان لأنه يصدر عن طبيعة الأشياء، تلك الفكرة في بساطة تعبيرها عن نزعة الإنسان إلى الكمال هي التي عبر عنها القانون الطبيعي[١٤].

وقد كان رواج هذه الفكرة وتطورها إلى نظرية متكاملة تحت تأثير النزعة القيمية والأخلاقية التي تقدمها أمرا لا مفر منه، وأصبح من المعتاد في ذلك الوقت الحديث عن القانون الطبيعي بوصفه معيارا عاما لتحديد الصواب والخطأ من الأفعال، كما أصبح ربط أي قوانين وضعية بهذا القانون الأبدي الأعلى مسألة تلقى قبولا واسعا بين الناس، حتى وان لاقت معارضة من البعض.

وفي الوقت الذي رفض فيه السوفسطائيون فكرة التسليم والخضوع للتقاليد والقوانين الموروثة كما رفضوا اعتبار أي قانون يمكن أن يكون طبيعيا وقالوا بأن أي قانون هو نتاج العرف والتقاليد لا أكثر واعتبروا الإنسان الفرد هو مقياس كل الأشياء من حيث وجودها وصحتها بل ودافعوا عن طبيعة الأفعال اللاخلاقية وفي ذلك يقول كاليكيس: انه من الطبيعي أن يقضي القوي على الضعيف طالما سنحت له الفرصة بذلك دون أن يكون في هذا أي خطأ[١٥].

أما سقراط فقد رفض رؤية السوفسطائيين للطبيعة بشكلها العنيف الأناني الوحشي كما رفض رؤيتهم للعدل كما هو معروف وميز بين نوعين من القوانين : الطبيعية

---

[١٣] محمد عصفور، الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، لامط، بلا مكان، ١٩٦١، ص١٢.

[١٤] حسن كيره، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

[١٥] أفلاطون، المحاورات الكاملة، ترجمة:(شوقي داود تمراز)، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٦٦.

والوضعية وقد انحاز – كغيره من كبار الفلاسفة – لمسألة احترام القانون الوضعي (قانون المدينة) حفاظا على الاستقرار ونبذا للفوضى، بل انه طبق ذلك على نفسه حينما رفض الهرب من سجنه وأصر على تنفيذ عقوبة الإعدام التي حكمت بها المحكمة عليه ظلما، احتراما منه للقانون وحماية الدولة من الفوضى[١٦].

ولعل تلك النظرة للقانون الوضعي (المرتبط بالمدينة) هي التي حدّت من انتشار فكرة القانون الطبيعي بين الفلاسفة الإغريق في تلك الفترة، وان كانت لم تقضي عليها فمن المعروف إن هذه النظرية قد تطورت بشكل واضح على أيدي الرواقيين بعد ذلك لما فيها من توافق مع فلسفتهم العالمية عموما.

ورغم إن أفلاطون لم يضع نظرية واضحة في القانون الطبيعي وهو نادرا ما استخدم عبارة (قانون طبيعي) فأن مفهومه للطبيعة يحتوي عل بعض العناصر الموجودة في العديد من نظريات القانون الطبيعي، وطبقا لأفلاطون نحن نعيش في كون منظم أساس هذا العالم المنظم أو الطبيعة هي الإشكال وأكثرها جوهرية هو شكل الخير الذي يصفه أفلاطون بأزهى منطقة في الوجود[١٧].

وبالرغم من تلك المساهمة الأفلاطونية في القانون الطبيعي إلا إن الفيلسوف الكبير سار في نفس اتجاه الذي اتخذه باقي فلاسفة دولة المدينة باحترام القوانين والمحافظة على السلام الاجتماعي[١٨]. وقد أكدت الفلسفة اليونانية على الفرق بين الطبيعة (الفيزياء) من جهة والقانون (العادات) أو(الأعراف)من جهة أخرى، فما أمر به القانون اختلف من مكان إلى أخر، لكن ما كان بفعل (الطبيعة) يجب إن يكون هو ذاته في كل مكان، (سقراط،أفلاطون وأرسطو) افترضوا وجود العدالة الطبيعية والحقوق الطبيعية، إذ لاحظ أرسطو إن العدالة الطبيعية هي نوع من العدالة السياسية، مشروع العدالة التوزيعية والتصحيحية الذي يمكن إن يتأسس في أفضل جماعة سياسية كان يأخذ شكل

---

[١٦] المصدر نفسه، م٣،ص٣٣٨.

[١٧] شبكة النبأ المعلوماتية،٢٠١٦/١٢/٢٢: www.annabaa.org

[١٨] جورج سباين، تطور الفكر السياسي،ج١، ترجمة:(علي إبراهيم السيد)،الهيئة المصرية العلمية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٣٩.

القانون، وهو ما يمكن تسميته بـــ(القانون الطبيعي) رغم إن أرسطو لم يناقش هذا واقترح في (السياسة) إن أحسن نظام ربما لا يحكم بالقانون أبدا[١٩].وخير دليل على أن أرسطو اعتقد بوجوب القانون الطبيعي نجده في كتاب (البلاغة) إذ لاحظ انه: بمعزل عن القوانين (المعينة) التي وضعها كل شعب لنفسه هناك قانون (عام) مطابق للطبيعة وهو القانون العالمي هو قانون الطبيعة[٢٠]. وقد ميز أرسطو في كتابه (فن الخطابة) بين نوعين من القوانين يكتسب شرعية بمعزل عن ظروف المكان والزمان وبين القانون أو العامل الوضعي أو اتخاذ المتفق عليه من خلال الواقع[٢١].

أما إسهام الرواقيون في القانون الطبيعي فهو الإسهام الأكبر في تاريخ الفكر الفلسفي الإغريقي ولعل ذلك يرجع إلى التوافق بين مفهوم القانون الطبيعي وفلسفة الرواقيين العالمية، التي تجاوزت حدود المدينة الضيقة وأصبحت تشمل العالم بأسره، وهو ما يتماشى مع المكون الرئيس لمفهوم القانون الطبيعي إلا وهو العالمية والثبات. فالقانون الطبيعي ليس قانونا ذو إحكام نسبية تخص شعبا بعينه أو مدينه بعينها بل هو قانون واحد لكل بني الإنسان.ورؤية الرواقيون للقانون الطبيعي هنا تعتبر جزءا من رؤيتهم الأوسع للمجتمع البشري والتي لخصها، احد المؤرخين في العبارة التي تقول:(رب واحد.. دولة واحدة..قانون واحد)[٢٢].

أمن الرواقيون بحكم الطبيعة وقوانينها، فقد رأوا أن القانون الطبيعي غير قابل للتغير وهو يتلاءم مع عقل الإنسان، ولهذا استمدوا أرائهم الخاصة بالعلاقات الاجتماعية من الطبيعة، فالإنسان الذي ينشد حياة أفضل فما علية إلا أن يندمج اندماجا تاما مع الطبيعة، لان معرفة الطبيعة من أهم أسس الحياة الفاضلة فلا داعي للحياة السياسية مادام غرض الفرد محددا أن يعيش مكتفيا بنفسه، وهو في بحثه عن السعادة يسعى

---

[١٩] ينظر: غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصـــل، ٢٠٠١، ص ص٩٢-٩٣.

[٢٠] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٢١] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ٢٠١٢، ص٦٣.

[٢٢] ينظر: جورج سباين،ج٢، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

للإبقاء على الحياة السياسية، ويفضل أن يعيش وفقا للقانون الطبيعي الذي هو كاف لتنظيم العالم وترتيب حياته دون الحاجة إلى إرشاد أو توجيه الإفراد[٢٣]. وخلاصة ما ذهب إليه الرواقيون أن العقل المنزه عن الخطأ هو القانون الطبيعي وهو المقياس في كل مكان لما هو حق وعدل[٢٤].

نلاحظ مما سبق أن الرواقيين ربطوا بين العقل السليم والقانون الطبيعي ربطا محكما لكونها من مصدر واحد وهو الله سبحانه[٢٥].

وهكذا يمكن القول إن المدرسة الرواقية وان كانت قد بدأت إغريقية، إلا أنها لم تلبث إن انتقلت إلى روما، ليتلقف الرومان الأفكار الرواقية ويتعلموها، وقد ظهرت فكرة القانون الطبيعي كتطور منطقي لاستيعاب الرومان للفلسفة اليونانية من جانب ولفهمهم للنظم القانونية غير الرومانية من جانب أخر، مما دفعهم إلى الاعتقاد بوجود مبادئ قانونية تنبت بالطبيعة في عقول البشر، هكذا تم الاعتراف بهذه الفكرة إي (القانون الطبيعي) كقانون عالمي أسمى من كل القوانين وذو ولاية عالمية لعدالته واعتماده على العقل والمنطق[٢٦].

المطلب الثاني: القانون الطبيعي عند الرومان

تأثر الرومان بفكرة القانون الطبيعي كفكرة قانونية بعدما كانت فلسفية عند اليونان فالقانون الطبيعي عندهم ينطبق على كافة الشعوب لأنه أعلى من القوانين الوضعية وسابق على وجودها ومن بين فلاسفتهم (شيشرون) الذي اعتقد بوجود عدل أعلى من القوانين والنظم الوضعية على جميع الناس وجميع ألازمنه[٢٧]. وبوجود قانون ثابت خالد مرافق للطبيعة وللعقل القويم ينطبق على الناس كافة وثابت على وجه الدوام ويعتبره

---

[٢٣] غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

[٢٤] جورج سباين، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

[٢٥] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٢٦] ينظر: عكاشة محمد عبد العال و طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٧٩.

[٢٧] ينظر:غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

القانون الحقيقي الذي لا يتغير[٢٨]، ويرى شيشرون إن هذا القانون مبسط لا يحتاج إلى فقهاء لتوضيحه وتفسيره،كما يرى إن القانون الطبيعي شامل وعام إذ يقول:((ان القانون الطبيعي لا يمكن إن يفرض حكما على روما وأخر على أثينا ولا يمكن إن يجد حكما لليوم وأخر للغد، إذ ليس هناك إلا قانون واحد خالد لا يتبدل، لازم لكل الناس في كل وقت))[٢٩]، والناس متساوون في سياق هذا القانون كما يفسره شيشرون، وتتلخص نظرية شيشرون عن القانون الطبيعي بالقول: بوجود قانون طبيعي عام ينبثق من واقع العناية الإلهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر، تلك الطبيعة التي تجعل الناس اقرب إلى الله، وفي هذه النظرية فكرة دستور دولة العالم، إي دستور واحد في كل مكان لا يتغير ولا يتبدل في إلزام جميع الناس وجميع الأمم بأحكامه، وأي تشريع يصدر مخالفا لإحكام هذا الدستور لا يستحق إن يسمى قانونا:لأنه ما من حاكم أو محكوم يستطيع إن يجعل من الصواب خطأ[٣٠]. فشيشرون رأى إن القانون الطبيعي مرادف للعقل، وهذا الأخير(العقل) متماثل مع الطبيعة التي هي ذات نمط عقلي، ومن ثم فأن كلا من العقل الإنساني والطبيعة ينبعان من قوة أعلى هي القوة الإلهية وبالتالي تكون للقانون صفات الشمولية والعالمية والثبات والأبدية، لهذا فليس من الصواب بشيء تغيير هذا القانون أو إسقاط جزء منه أو تشويهه أو التقليل من أهميته[٣١]. هذا وقد فرق الفقهاء الرومانيين بين القانون الطبيعي من جهة وكلا من القانون المدني وقانون الشعوب من جهة أخرى ولكن اعتبروا القانون الطبيعي هو المثل الأعلى الذي تستمد منه قواعد الشعوب[٣٢].

المطلب الثالث: فكرة القانون الطبيعي عند الكنسيين في العصور الوسطى

---

[٢٨] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٢٩] جورج سباين، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

[٣٠] علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص١١٠-١١١.

[٣١] غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

[٣٢] بطرس بطرس غالي و محمد خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨،ص١٠١.

إن المتتبع لتطور فكرة القانون الطبيعي يمكنه إن يلاحظ التطور الواضح الذي لحق بفكرة القانون الطبيعي في ذاتها، إذ بدأت كفكرة تأمل فلسفية، ثم تطورت وأصبحت فكرة دينية، ثم لم تلبث إن تحولت إلى فكرة قانونية[٣٣]. وتعد المرحلة المسيحية في تاريخ تلك النظرية هي المرحلة الدينية للفكرة، إذ أصبح الارتباط بين القانون الطبيعي والسماء أمرا جوهريا فيها، فقد تطورت تلك الفكرة تحت مظلة الكنيسة المسيحية حتى أصبح القانون الطبيعي هو ذلك القانون الإلهي الذي يسمو على القانون الوضعي... وقد أرادت الكنيسة بتحويل فكرة القانون الطبيعي إلى فكرة دينية إن تُمكن لسلطان البابا على سلطان الملوك إي إن تمكن للسلطة الروحية من السلطة الزمنية فُتخضع سلطان الدولة لسلطان الكنيسة[٣٤]. ويعد القديس توماس الاكويني المعبر الأول عن الأفكار الكنسية إزاء مفهوم القانون الطبيعي وصاحب الإسهام الأهم في فكرة القانون الطبيعي – سبقه في ذلك القديس اوغسطين الذي جعل من القانون الطبيعي قانونا مقدسا أو وحيا من السماء[٣٥]– ولو تأملنا رؤية توماس الاكويني للقانون الطبيعي نجده قد وجه جهوده المتواصلة نحو التدليل على وجود علاقة وثيقة بين القانون السماوي والقانون الإنساني ... فان القانون عنده جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض[٣٦] .

وقد أكد توماس الاكويني إن مخالفة إحكام القانون ليست اعتداءا على حقوق الإفراد فقط وإنما اعتداء على النظام الإلهي المدبر للكون، وقد قسم القوانين غالى الربعة أقسام احدهما إنساني هو القانون الوضعي وثلاثة أخرى لا يتدخل الإنسان في وضعه وهي[٣٧]:

---

[٣٣] حسن كيره، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

[٣٤] المصدر نفسه، ص١١١.

[٣٥] عبد الكريم احمد، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٩١.

[٣٦] جورج سباين، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

[٣٧] عبد الكريم احمد، مصدر سيق ذكره، ص٩١.

١. القانون الأزلي (الأبدي): يطابق التدبير الإلهي للعالم أو هو القانون الذي يحكم به الله العالم وهو الحكمة الإلهية المنظمة للخليقة ومن ثم فهذا القانون يسمو على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان ومع ذلك فهو ليس غريبا عن الإدراك الإنساني أو مضاد لقواه العقلية.
٢. القانون الطبيعي: وهو بمثابة انعكاس للكلمة الإلهية على المخلوقات وهي تتجلى في رغبات الإنسان الطبيعية التلقائية في فعل الخير ومعنى هذا إن القانون الطبيعي هو القانون الذي يحكم به العقل أو النفس الفاضلة التي تتأثر بالقانون الأزلي.
٣. القانون الإلهي أو المقدس: ويتمثل في الشرائع السماوية والإحكام التي أتت عن طريق الوحي أو التبليغ كالشريعة الخاصة التي انزلها الله على اليهود في اللوحين المحفوظين وكالتشريعات المسيحية التي جاءت عن طريق الكتب المقدسة أو الكنيسة .

ويرى الاكويني إن طاعة القانون واجبة طالما كان عادل إما القانون الظالم فإذا كان معارضا للقانون الطبيعي وللقانون الإلهي وللقانون الأزلي فلا تجوز له الطاعة بأي حال من الأحوال، إما إذا كان معارضا لحق ثانوي فرعي فيطاع متى كانت مخالفته اشد خطرا على المجتمع[٣٨].

المبحث الثالث: فكرة القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر

المطلب الأول: فكرة القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث

ظلت فكرة القانون الطبيعي كفكرة لها بعدا دينيا مقدسا متسيدة الفكر السياسي والقانون في أوربا حتى عصر النهضة، إذ بدأت التغيرات السياسية والدينية والاجتماعية في ذلك العصر تُعلي من شأن القومية والدولة الوطنية وبدأ الفكر السياسي في التركيز

[٣٨] ينظر: غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.

على أفكار جديدة كفكرة العقد الاجتماعي وفكرة السيادة، خاصة وان الأخيرة لاقت اهتماما واسعا من قبل الباحثين. وعليه سنتناول الموضوع ضمن ثلاثة محاور أساسية هي:

أولا: فكرة السيادة والقانون الطبيعي، ثانيا: فكرة العقد الاجتماعي والقانون الطبيعي.

ثالثا: الآثار السياسية والاقتصادية للقانون الطبيعي في العصر الحديث

أولا : فكرة السيادة والقانون الطبيعي: بعد إن انقضت العصور الوسطى وزوال الإقطاع، وبدأت تتكون الدول الحديثة ظهر مبدأ سيادة الدولة الذي أطاح بسيادة الكنيسة. وقد قام عدد من الكتاب والفلاسفة في القرن السادس عشر بالدعوة لهذا المبدأ ومناصرته ومن اشهرهم ميكيافلي في ايطاليا، و بودان في فرنسا. فميكيافلي من كتابة (الأمير) أعطى للحاكم كل الوسائل لدعم سلطته(الغاية تبرر الوسيلة)[٣٩]، إما بودان فكان يدعوا إلى سيادة مطلقة، إذ استخدم مفهوم القانون الطبيعي كأساس لتبرير السلطة السياسية ومعيارا للتنظيم السياسي وقد ظل القانون الطبيعي حتى ذلك الوقت مرتبطا بالمفاهيم الدينية بعده ذلك الجانب من الحكمة الإلهية الذي يدركه الناس بالعقل وينطبق على البشر جميعا[٤٠].

وقد عمد بودان إلى تبرير مبدأ السيادة من خلال القانون الطبيعي التي يمكن اكتشافها بالعقل وتتضمن معيار العدالة وعلاقات الناس ببعضها تخضع لهذه القوانين ووظيفة الحاكم هي فرض تنفيذ القوانين الطبيعية ولا سبيل إلى إرغام الناس على إتباع ما تقضي به هذه القوانين إلا إذا كانت لدية سلطة عليا فوق الجميع، إن جدارة الحاكم تكمن في استخدام هذه السلطة السيادية وبحكم تصرفات رعاياه ويوجهها طبقاً للعدالة الطبيعية الواضحة بالنسبة له وضوح الشمس[٤١].

---

[٣٩] عبد الرضا الطعان وآخرون، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٣١.

[٤٠] عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

[٤١] عبد الكريم احمد،مصدر سبق ذكره، الصفحة نفسها.

إن بودان على الرغم من انه بدا من دعاه الحكم الملكي المطلق إلا انه يرى في التزام الملك بالقانون الطبيعي والقانون الإلهي ما يحول بينه وبين التعسف وإهدار العدالة فالخروج على القانون الطبيعي والقانون الإلهي هو تجديف بذاته كما إن النظام الملكي ذو السيادة المطلقة لا يمنع من قيام حكومة تمثل الشعب أو الطبقة المميزة، فليس للحاكم إن يهدد حرية الإفراد أو يغتصب ما يملك فهو كفيل الحرية وحامي الملكية[٤٢].

لقد نتج عن المغالاة في تصوير فكرة السيادة الدولة، اختفاء فكرة القانون الطبيعي خلال القرن السادس عشر وطغت سلطة الدولة على حقوق الإفراد وحرياتهم في الداخل، وسادت القوة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج، وهذا ما أدى إلى الحاجة مرة أخرى إلى فكرة القانون الطبيعي، وقد أزدهر الأخير في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بسبب تحرر الدول الأوربية من هيمنة الكنيسة، ودعا الفقهاء آنذاك إلى وضع قوانين تصون حقوق الإفراد وحرياتهم بعيداً عن استبداد الحكام وكذلك إخضاع المجتمع الدولي لقواعد أساسها العدل والمساواة[٤٣].

وكان الرائد آنذاك المفكر الهولندي هيغو غروتياس(١٥٨٣-١٦٤٥) والذي أصدر كتاباً عن الحرب والسلم بعنوان (قانون الحرب) في العام ١٦٢٥، إذ عرف فيه القانون الطبيعي بأنه: مجموعة من القواعد يكتنفها العقل الصحيح ويمليها على الإنسان مشيراً إلى إن عملاً ما بقدر ما هو لا ينسجم أو ينسجم مع الطبيعة العقلانية، يلازمه انحطاط أدبي أو ضرورة أخلاقية وانه بالتالي إما محرم أو محلل من جهة خالق الطبيعة الله[٤٤]. إن غروتياس وضع حجر الأساس لتحرير ميدان السياسة والاجتماع من علم اللاهوت وإخضاعها للوضوح والبداهة الرياضية، فهو أعطى أساسا جديداً للقانون الطبيعي من خلال ما يكتشفه العقل بعيداً عن الغيبيات الدينية، فالإشارة إلى الله في مفهوم غروتياس

---

[٤٢] حسين فوزي النجار، الفكر السياسي الحديث، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٣.

[٤٣] فاضل إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٥٣-١٥٤.

[٤٤] ملحم قربان، القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٥-٤٦.

لا تعطيه ضمانة دينية[٤٥]. فالقانون الطبيعي عند غروتياس ينشأ من طبيعة الإنسان نفسه وهو ثابت كالطبيعة، لا يتغير وهو عالمي ينطبق على كل الشعوب وفي كل العصور ونطاقه يشمل كل ما في الحياة البشرية وكل ما يؤمن للبشر الحياة السعيدة والمنظمة، إذ يعتبر غروتياس القانون الخاص نقطة البداية، فيما يسميه القانون الطبيعي[٤٦]، فالقانون الطبيعي وما يتمتع به من ثبات واستمرارية بغض النظر عن الاعتبارات الدينية ضرورة للتنظيم السياسي من خلال ثلاثة قضايا رئيسة[٤٧]:

١-مركزية العدالة. ٢- شرعية العقود. ٣- النية الحسنة.

إن القانون الطبيعي بشكله الموجز عند غروتياس يعني إن الطبيعة البشرية بجانبها الغريزي والعقلي تفرض مبادئ محددة وان هذه القواعد والمبادئ تتصف بما يلي:

١- أنها عامة وثابتة على مر الزمن لا تختلف باختلاف العصور ولا تتباين بتباين المجتمعات.

٢- انه يكتشفها العقل السليم ولا يخلقها، إي إن دور العقل يقتصر على الكشف عنها.

٣- أنها تعتبر المشترك لسيادة المجتمع البشري، ولذلك فأنها النموذج الأسمى في كل مجتمع والمثل الأعلى لكل تشريع وظيفي.

لذلك فأن القانون الطبيعي بالشكل الذي حدده غروتياس شكل أساسا لدى حرية الفرد من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

ونتيجة للواقع المرير الذي عاشته القارة الأوربية جراء الحروب الدائمة، واستعمال العنف كأداة أساسية لحل لخلافات في تلك الفترة، رأى غروتياس ان رفاهية البشر تتطلب معالجة شاملة ومنسقة للقواعد التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الدول، فاخذ يفكر في قانون أساسي أو قانون للطبيعة يقع خارج القانون المدني لأي شعب، ويكون

---

[٤٥] عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

[٤٦] موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١، ص ٩١.

[٤٧] عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

ملزماً للشعوب جميعاً والرعايا والحكام جميعا على حد سواء، بسبب ما ينطوي عليه من عدل في حد ذاته[٤٨].

وقد وجد غروتياس إن للقانون الطبيعي مصدره الخاص من طبيعة الإنسان نفسه، وهو ثابت كالطبيعة لا يتغير، ينطبق على كل الشعوب، وفي كل العصور، إما نطاق القانون الطبيعي فيتحدد من تسميه نفسه فهو يشمل كل ما في الحياة البشرية وكل ما يؤمن للبشر حياة سعيدة ومنظمة، ويعتبر القانون الخاص نقطة البداية مما يشمله القانون الطبيعي[٤٩]. وبهذا يرجع الفضل إلى مبدأ القانون الطبيعي في إيجاد القانون الدولي العام، ومما لاشك فيه إن أعظم مقاصد القانون الطبيعي قد تحققت بولادة القانون الدولي الحديث[٥٠].

ثانيا : فكرة العقد الاجتماعي والقانون الطبيعي: إن فلسفة القانون الطبيعي في العصر الحديث تمحورت حول أمرين هما: حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي.

- حالة الطبيعة : إن القانون الطبيعي في العصر الحديث قاد بالنتيجة إلى تصور حالة الطبيعة سابقة على التجربة الإنسانية المدنية ولذلك فان التصورات الفكرية للقانون الطبيعي تفترض وجود حالتين أو مرحلتين تمر بها البشرية :

أ- حالة الطبيعة: إن فكرة العصر الطبيعي (حالة الطبيعة) لاترتكز على اصل تاريخي ثابت ولكنها قائمة على الافتراض المحض، إن فكرة العصر الطبيعي تعني: إن الإفراد قبل انضوائهم تحت نظام المجتمع السياسي، كانوا يعيشون في مجتمع بدائي تحكمه قوانين الطبيعة ولافراده حقوقا طبيعية[٥١].

---

[٤٨] أبو بكر علي محمد أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

[٤٩] محمد شريف احمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين: دراسة مقارنة، منشورات الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠، ص ٨٤.

[٥٠] عبد الرحمن البزاز، مبادئ أصول القانون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ١٩٨٢، ص٥٢-٥٣.

[٥١] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

ب- الحالة المدنية : وهي الحالة التي يعيش فيها الإفراد في المجتمع المدني ، إن فكرة العصر الطبيعي لم تأخذ اتجاها واحدا بوصفها الحالة السائدة في هذا العصر بل أخذت اتجاهين[٥٢] :

١- اتجاه متفائل: إن العصر الطبيعي كان الإنسان فيه سعيدا ثم تكون المجتمع السياسي الذي قضى على السعادة والفضيلة والبساطة وهذا الاتجاه يدعوا الإنسانية للعودة إلى ميراث الماضي السعيد.

٢- اتجاه متشائم: اعتبر حالة الطبيعة حالة الغاب بسبب ما تضمنه من مساوئ وظلم وان تكوين المجتمع السياسي قضى على هذه المساوئ وأوجد القوانين لتنظيم الحياة وحماية الضعفاء ولذلك يدعوا هذا الرأي إلى المحافظة على المجتمع السياسي المنظم للدولة وألا عادت الإنسانية إلى شريعة الغاب ولذلك يتأرجح تاريخ الفكر السياسي الأوربي بين هذين الاتجاهين.

- العقد الاجتماعي : إن جوهر نظرية العقد الاجتماعي هو: اتفاق الناس على التحول والانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي المنظم[٥٣] .

والحقيقة إن نظرية العقد الاجتماعي لا تستند إلى حقيقة تاريخية وهي ليست من ابتكارات العقل الأوربي بل هي فكرة سياسية سبق وان ظهرت في التوراة ثم قدمتها المسيحية لأوربا من خلال القرون الوسطى ثم ظهرت في النظام الإقطاعي القائم على أساس تبادل الالتزامات بين الحكام وإتباعهم[٥٤]. ثم ترعرعت ببطء شديد حتى نضجت وتبلورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ورددها فلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو)، إذ شكلت الأساس النظري لمعظم الأفكار والنظريات السياسية التي ظهرت في أوربا

---

[٥٢] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

[٥٣] نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط٣، دار الكرمل، الرياض، ١٩٨٩، ص ١٠٢.

[٥٤] بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

في تلك الفترة، فالفكرة الرئيسة والمحورية في نظرية العقد الاجتماعي هو التعاقد بين الدولة والإفراد. فالدولة لم تقم إلا نتيجة عقد ابرم بين الناس البدائيين اتفقوا بموجبة على الخروج من حالتهم الفطرية لإقامة مجتمع سياسي[٥٥]. لذا استعان الفلاسفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر بالقانون الطبيعي لتسويغ نظام الحكم السائد في أوربا آنذاك أو انتقاده، فمن جهة حاول (هوبز) استنادا إلى حالة الطبيعة والقانون الطبيعي تسويغ الملكية المطلقة وإرساء مبادئ لسلطة مستبدة[٥٦]، بينما حاول آخرون مثل (لوك وروسو) بالاستناد إلى الفكرة نفسها التنظير للنظام الليبرالي الحديث وانتقاد الأنظمة الموجودة آنذاك والقائمة على إقصاء المواطن والأمة بوصفة مصدر للشرعية السياسية وعدم الاعتراف بالحقوق الطبيعية للإنسان[٥٧].

ومن هنا ظهرت أفكار جديدة في القانون الطبيعي مع مفكرين كبار من أمثال هوبز، لوك، روسو، فهوبز اتجه إلى فرض عقاب على من يتجاهل القانون الطبيعي فيقول في هذا المجال:((بمعزل عن الخوف من قوة معينه تُكره الناس على طاعة القوانين الطبيعية، فتتضارب تلك القوانين مع الغرائز والعواطف الطبيعية للإنسان التي تحملنا على التحيز والتعجرف والثأر وما شابه.. والعقود بدون السيف ليست سوى كلمات فحسب،...وإذا لم تقم قوة كبيرة تضمن سلامتنا، يحق لكل منا إن يعتمد على قوته))[٥٨]، ويبدو مما سبق إن هوبز ظل مستندا إلى القوة في تبرير سيطرة القانون الطبيعي، عن طريق بحثه عن قانون وضعي يتيح تطبيق قواعد القانون الطبيعي، إذ يرى لوك:((ان إقبال البشر على الاجتماع، على الرغم من محاسن الطور الطبيعي لفرط ما يصيبهم من عناء وهم على هذا الطور... فالمخاطر

---

[٥٥] أماني غازي جرار، الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحرياته، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٧٤.

[٥٦] ينظر: عبد الرضا الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٨-٣٩.

[٥٧] ينظر: محمد عصفور، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦-١٧.

[٥٨] ملحم قربان، القانون الطبيعي، مصدر سبق كره، ص ٥١.

التي يتعرضون لها من جراء هذه السلطة المتقلبة الهوجاء ... ترغمهم على اللجوء إلى قوانين الحكومات الثابت إذ تتاح لهم المحافظة على أملاكهم))[٥٩].

كما رأى بان القانون الطبيعي يحمل البشر بصفتهم بشر واجبات مطلقة سواء كان يعيش في الحالة الطبيعية أم في المجتمع المدني، والقانون الطبيعي هو قانون أزلي للجميع، وفي نظر الكائنات العاقلة جميعا هو أمر مسلم به ومعقول، والقانون الطبيعي لا يختلف عن قانون العقل، بل هو قانون العقل ذاته، وعلى الرغم من ان لوك في ظل المرحلة الفكرية التي يمر بها حاول علمنه أساس القانون الطبيعي بتأسيسه على أساس عقلاني، ولكن رغم ذلك لا يتخلى عن الجذور الإلهية لفكرة القانون الطبيعي، فعلى الرغم من اختلافه مع توماس الاكويني في تصوير العلاقة الموجودة بين الإرادة الإلهية وهذا القانون، فالقانون الطبيعي عنده عبارة عن نوع من التعبير عن الإرادة الإلهية وهي(صوت الله) في الإنسان، وعليه يمكن تسميته بـــ(قانون الله) أو(القانون الإلهي) أو حتى(القانون الأزلي)[٦٠] .كما ذهب لوك إلى إن قانون الطبيعة هو الذي يحدد الحقوق الطبيعية للفرد ونطاق هذه الحدود ومداها، وانه هو أيضا الذي أسبغ عليها ما تتصف به من أهمية واعتبار، إما روسو فقد انطلق من مبادئ مختلفة عن مبادئ لوك ففي رأي روسو إن القانون الطبيعي إذ هو بعيد عن إن يخلق حقوقا طبيعية غير قابلة للإفراد لا يمكن إن تسقط بالتقادم، أضفى سلطة مطلقة غير قابلة للنزول عنها على الشعب ككل وهو ما عرف بـــ(الإرادة العامة) التي تختلف عن مجموع إرادات الإفراد المواطنين[٦١] .

كما رجع روسو كونه فيلسوفا من فلاسفة العقد الاجتماعي إلى الحالة الطبيعية والقانون الطبيعي لإرساء قواعد الحقوق الطبيعية كالحرية، والمساواة، والتملك أو الملكية الفردية والتي ينسبها إلى القانون الطبيعي والى الطبيعة الإنسانية ذاتها وعد هذه الحقوق في الواقع حق للمواطنين[٦٢] .

---

[٥٩] المصدر نفسه، ص ٥٦.

[٦٠] أبو بكر علي محمد أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

[٦١] دنيس لويد، فكرة القانون، تعريب: (سليم الصويص)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١، ص ١٠٤.

[٦٢] أبو بكر علي محمد أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

وقد شهدت فكرة القانون الطبيعي انتعاشة واضحة نتيجة الإسهامات الفلسفية والقانونية في ذلك الوقت، فقد كانت ظروف هذا العصر تدفع في اتجاه الحديث عن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للإنسان، وبهذا أتيح لفكرة القانون الطبيعي في القرنيين السابع عشر والثامن عشر حظ كبير من الذيوع والانتشار، وبذلك جاءت الثورة الفرنسية لتنقل القانون الطبيعي لأول مره من صفحات الكتب إلى مجال التطبيق العملي، فقد حرصت على اعتناق فكرة القانون الطبيعي كموجه ومقيد لسيادة الشعب فأعلنت ما أسمته بحقوق الإنسان الطبيعية التي تلتزم القوانين الوضعية بالاعتراف بها.. وبذلك أتيح لفكره القانون الطبيعي إن يصبح مذهبا رسميا يتضمنه إعلان رسمي هو:(اعلان حقوق الإنسان والمواطن) بعد إن كان مجرد فكره تداولتها أقلام الفلاسفة والكتاب[٦٣].

ثالثا: الآثار السياسية والاقتصادية للقانون الطبيعي في العصر الحديث

أ- الآثار السياسية للقانون الطبيعي: لقد اثر القانون الطبيعي في الثورات التي حدثت أبان القرن السابع عشر والثامن عشر ولعل أهمها الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية .

١ – القانون الطبيعي والثورة الأمريكية (١٧٧٦): لقد قامت الثورة الأمريكية نتيجة مطالبة الأمريكيين بالاستقلال بناءا على الفلسفة البريطانية التي تستند إلى مبادئ القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب وحق الشعب في التمرد على الدولة إذ لم تعمل لصالح الشعب وبسبب من سن البرلمان الانكليزي في أواخر القرن الثامن عشر بعض القوانين التي تحد من الحرية الاقتصادية للمستعمرات البريطانية في العالم الجديد فالسياسة البريطانية الهادفة إلى زيادة الموارد المالية للتاج البريطاني من خلال فرض الضرائب جعلت هذه الشعوب تطالب بحقوقها السياسية والمطالبة بالتمثيل لأنفسهم من خلال البرلمان الانكليزي للتخفيف من حده

[٦٣] حسن كيره، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

الضرائب المفروضة إذ نظرت إلى القوانين الانكليزية على أنها قوانين جائرة تخالف الحقوق الطبيعية الأمر الذي أدى في النهاية إلى الاستقلال[٦٤].

وقد نصت وثيقة الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية في تموز من العام ١٧٧٦(نؤمن بان الحقائق التالية هي ذاتية الوضوح. إن جميع الناس خلقوا أحرارا وان باريهم منحهم بعض الحقوق التي لا يمكن إن ينتزعها احد منهم...، وان من حق الشعب إن يغيروا أو يقضي على الحكومة التي مهما كان نوعها وحيثما وجدت تصبح هدامة لهذه الغايات وان يقيم حكومة جديدة مغايرة تدعمها مبادئ السعادة والسلامة وتنظيم سلطتها[٦٥].

٢-القانون الطبيعي والثورة الفرنسية (١٧٨٩): اعتنقت الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن فكرة روسو في حصر السيادة بيد الشعب وحده، واعتناق فكرة القانون الطبيعي فأعلنت الثورة لحقوق الإنسان الطبيعية وبهذا أصبح القانون الطبيعي مذهبا رسميا تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩[٦٦]. إذ نصت المادة الثانية من وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادرة عن الجمعية العمومية الوطنية الفرنسية الصادرة في ١٧٨٩/٨/٢٦:(إن هدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية غير قابلة للتفاوض وهذه الحقوق هي: الحرية، والملكية، الأمن، مقاومة الطغيان)، كما أكد الإعلان مسألة الفصل بين السلطات لان جمع السلطات بيد جهة واحده هو الطغيان بعينه[٦٧].

إن السلطة التي تصدر قانونا وضعيا مخالفا لهذه الحقوق الطبيعية تعد خارجة عن هدفها الرئيس وهو حماية هذه الحقوق ولما كان هذا الإجراء هو فعل جائر يترتب علية حق المواطن في المقاومة وهذا هو حق طبيعي للفرد لأنه هو الضمانة الوحيدة للحقوق الطبيعية حال تجاوز السلطة السياسية لهذه الحقوق والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل

---

[٦٤] احمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي، عمان، ١٩٨٨، ص ٣٠٩.

[٦٥] ملحم قربان، الحقوق الطبيعية، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٨٨.

[٦٦] القانون الطبيعي في العصر الحديث، مصدر سبق ذكره.

[٦٧] حافظ علوان حمادي، حقوق الإنسان، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

يصبح لزاما وواجبا على الإفراد الثورة على تلك السلطة الجائرة وهذا ما نصت علية المادة (٣٥) من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٣.

ب- الآثار الاقتصادية للقانون الطبيعي

شمل القانون الطبيعي الحياة الاقتصادية كما شملت الحياة السياسية وكانت له أثار بارزه في المجال الاقتصادي منها:

١- استقطبت فكرة القانون الطبيعي جماعة الطبيعيين الفيزوقراط في فرنسا وهم يعتبروا عن جدارة ممثلين لروح القرن الثامن عشر وقد بنوا فلسفتهم الاجتماعية على أساس مبدأ النظام الطبيعي وهذا يعني أنة يوجد في هذا العالم نظاما طبيعيا يحكم الظواهر الطبيعية والنشاط الإنساني بما فيها الحياة الاقتصادية وهذا النظام بما له من قدسية يفرض على الناس إتباعه باعتباره أصلح النظم للإنسان ولكون إن الإنسان لا يستطيع إن يخرج على مقتضياته ولذلك فانه يجب ترك الإفراد يوجهون جهودهم إلى ما فيه مصلحتهم الخاصة ولذلك كان شعارهم(دعة يعمل دعة يمر)، إي تأكيد لحرية العمل وحرية الاستبدال دون فرض أية ضريبة غير ضريبة صافي الإنتاج إما الضرائب الأخرى والرسوم المفروضة داخليا أو على الاستيراد فأنها تعرقل سير النظام الطبيعي[٦٨].

إضافة لمناداة هذه المدرسة بفكرة القانون الطبيعي نادت بفكرة الحقوق الطبيعية واستخدمت هذه الأفكار لتأييد المبدأ القائل بأنه ينبغي إن يمارس الإفراد نشاطهم الاقتصادي على الضد من النظام الوضعي الموضوع من قبل الحكومات القائمة، وهذا النظام الطبيعي لابد إن يسير قُدما من دون تدخل الحكومة وعندئذ يكون بإمكان المصلحة الذاتية المستنيرة تحقيق سعادة الفرد وسعادة المجموع في وقت واحد[٦٩].

---

[٦٨] احمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٠٧.

[٦٩] رايموند كارفيلد كيتيل، العلوم السياسية، ج١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٣، ص ١٩٦.

٢- تساوق مع هذا الاتجاه كامتداد عضوي له المذهب الحر في انكلترا على يد الانكليزي ادم سميث صاحب كتاب (ثورة الأمم)، والواقع إن ظهور المدرسة الطبيعية والمدرسة الفردية هو نتيجة أو رد فعل ضد النظام الاقتصادي الشمولي. وقد تأسس المذهب الفردي الحر وفق مبادئ القانون الطبيعي وقد قالوا بوجود القواعد الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية وان النظام الأمثل هو الذي يدور في فلك التعاليم الاقتصادية للقانون الطبيعي[٧٠].

المطلب الثاني:فكرة القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي المعاصر

شهد القرن التاسع عشر بداية التراجع للقانون الطبيعي وقد حل محلة الوضعية القانونية التي كانت مرتبطة بنهوض الوضعية العلمية، والمدرسة التاريخية التي كانت مرتبطة بالهيجلية (على الأقل في شكلها الألماني). وقد تضافرت قوى مختلفة على التقليل من الحماس للقانون الطبيعي، وكان من ابرز تلك القوى بلا ريب ردة الفعل على المبالغة في العقلانية التي سادت في القرن الثامن عشر لدى فلاسفة (الاستنارة) والشعور بخلو القانون الطبيعي من إي أساس علمي أو أمر وانه تجاهل الدور الحيوي للعوامل التاريخية في تطوير القانون[٧١]. وشأن كافة القضايا التي تتقاطع فيها النسبيات بالمطلقات كان لابد إن يخضع طرح القانون الطبيعي للنقد فطوال القرن التاسع عشر تعرض لهجوم عنيف شكك في صحة فحواه وكان في مقدمة مهاجمي القانون الطبيعي أصحاب المذهب التاريخي الذين استندوا في حججهم على الواقعية، ومن هذه الانتقادات ما يلي[٧٢]:

١- إن القول بفكرة الخلود والثبات التي يتميز بها القانون الطبيعي في منطق أنصاره هو قول غير صحيح يكذبه الواقع وينفيه التاريخ، فالقانون وليد

---

[٧٠] للاستفاضة ينظر: قاموس الفكر السياسي، ج١، ترجمة:(أنطوان حمصي)، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤، ص ٣٨٦.

[٧١] دينيس لويد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

[٧٢] حسن كيره، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

البيئة الاجتماعية وحدها وهي متغيرة في الزمان والمكان فمن غير المعقول إن يثبت القانون على حال واحده.

٢- إن القول بان العقل البشري هو الذي يكشف عن قواعد القانون الطبيعي فان ما يترتب علية هو اختلاف هذه القواعد باختلاف الأشخاص الذين يستخلصونها بعقولهم ومن ثم تختلف قاعدة القانون الطبيعي من شخص إلى أخر في مسألة واحده.

٣- فيما يخص النزعة الفردية التي لازمت مذهب القانون الطبيعي طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي تأكدت في عهد الثورة الفرنسية ووجدت طريقها إلى معظم نصوص(تقنين نابليون) وكذلك (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) التي أبرزت ودعمت هذه النزعة التي ترى بان المجتمع يعمل على كفالة يتمتع بها دون إن ينقص منها أو يقيدها[٧٣].

أدت الانتقادات الموجهة إلى مذهب القانون الطبيعي إلى إضعافه وكادت إن تهجر هذه الفكرة طوال القرن التاسع عشر ولم تبعث من جديد إلا بعد بداية القرن العشرين ونهاية القرن التاسع عشر، وفي سبيل إحياء القانون الطبيعي ظهر اتجاهان هما:

الاتجاه الأول:القانون الطبيعي ذو المضمون المتغير

لقد سقطت فكرة القانون الطبيعي القائمة على قواعد أبدية خالدة صالحة لكل زمان ومكان تحت تأثير هجوم أنصار المذهب التاريخي فكان لابد من تخليص القانون الطبيعي من الانتقادات والتناقض الموجه إلى قواعده، فكان الفقيه (ستاملر) إن قام بالجمع بين الخلود والتطور في فكرة القانون الطبيعي أطلق عليه القانون الطبيعي ذو المضمون المتغير[٧٤]، ومضمون هذه الفكرة إن جوهر القانون هو مثل اعلي للعدل خالد ومتغير في نفس الوقت فهو خالد في فكرته ومتغير في مضمونه، وقد اعتنق هذه الفكرة الفقيه الفرنسي (سالي) ويتمثل جوهر هذه النظرة الجديدة في إن فكرة العدل في ذاتها خالدة

---

[٧٣] حسن كيره ،مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

[٧٤] المصدر نفسه، ص ١١٤.

أبدية وجدت في ضمير الإنسان على مر العصور وستظل إلى الأبد وهو أمر لا يتغير، وبهذا تعتبر فكرة العدل الإطار الثابت والدائم للقانون الطبيعي[٧٥]. إما الذي يتغير فهو مضمون هذا العدل وطريقة تحقيقه فهو مرهون بظروف الحياة الاجتماعية التي تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى أخر.وفي هذا الإطار يتفق القانون الطبيعي ذو المضمون المتغير مع المذهب التقليدي للقانون الطبيعي في أمر واحد هو إن القانون الطبيعي يستخلصه الإنسان بعقله[٧٦]. انتقدت فكرة (ستاملر) في كونه قضى على المثل العليا حينما سلم بان مضمون المتغير يتغير بتغير الزمان والمكان فلا يعقل إن يكون الأمر الواحد عدلا في مكان وزمان معين وفي وزمان آخرين يعتبر ظلما[٧٧].

الاتجاه الثاني: مذهب جمهور الفقهاء في اعتبار القانون الطبيعي موجه مثالي للعدل، ويأتي في مقدمة هولاء الفقهاء (بلانيول) و(جوسران) فاعترضوا على أنصار القانون الطبيعي في القرن الثامن عشر من اعتبار وجود قانون مثالي نموذجي يتضمن قواعد تفصيلية تضع حلولا عملية لكل ما يعرض من مشاكل الحياة الاجتماعية في جزئياتها... فمثل هذا القول يكذبه الواقع والمنطق، فمشاكل الحياة لا تعرض دائما بنفس الصورة في كل الجماعات، فكان الرأي ابتداء من مطلع القرن الحالي، التضييق من نطاق فكرة القانون الطبيعي فقصورها على بضعة مبادئ مثالية ثابتة خالدة تمثل الحد الأدنى للمثل الأعلى للعدل، كمبدأ عدم الإضرار بالغير عند الخطأ، مبدأ إعطاء كل ذي حق حقه، مبدأ عدم الإثراء على حساب الغير دون سبب مشروع[٧٨]. فهي مبادئ عامة تعبر عن الموجهات المثالية للعدل ،وتعتبر أساسا ومثلا أعلى للتنظيم القانوني تستند إليه القوانين الوضعية في كل مكان وزمان وبذلك تتحدد وظيفة القانون الطبيعي، الذي لا يضع حلولا عملية لمشاكل الحياة الاجتماعية، ولكنه يكتفي بالتوجيه إلى الحلول العملية التي تصفها

---

[٧٥] المدرسه المثالية ،٢٠١٧/١٢/١٠:http://www.scribd.com.

[٧٦] أميل امين، القانون الطبيعي عند توما الاكويني،٢٠١٦/٥/١: .www.terezia.org.

[٧٧] مذهب القانون الطبيعي،مصدر سبق ذكره.

[٧٨] حسن كيره،مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

القوانين الوضعية لمشاكل الحياة الاجتماعية فهي في جوهرها موافقة القوانين للقانون الطبيعي، خالدة ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان[٧٩].

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات فان مذهب القانون الطبيعي يرجع له الفضل الأكبر في انه فيه الأذهان إلى ضرورة التمسك بمبادئ مثلى تخضع لها القواعد القانونية الوضعية، وهذه المبادئ والمثل إنما تدور كلها حول فكره العدالة ذاتها وتنصهر فيها.

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا الموسوم بـــ(مبادئ القانون الطبيعي وتطوره في الفكر السياسي الغربي) توصلنا إلى النتائج الآتية:

١. يعرف القانون الطبيعي بأنه: جملة القيم والقواعد الأخلاقية الثابتة والعامة والقابلة للتطبيق على كل البشر، حتى وان لم تكن مكتوبة فهي نابعة من العقل ومفهومة بالبداهة، لهذا عُد القانون الطبيعي المرجع الأساس لأي تشريع بشري.

٢. شهدت فكرة القانون الطبيعي تطورا واضحا فبدأت عند اليونان فكرة فلسفية تقوم على التأمل في المظاهر الحياة الاجتماعية ومحاولة الكشف عن طبيعتها، فلاحظ فلاسفة اليونان النظام الثابت الذي يسير علية الكون ويخضع له كل ما يوجد في هذا الكون من ظواهر طبيعية ، ثم ما لبثت إن تحولت إلى فكرة قانونية ودينية عند الرومان ورجال الكنيسة في القرون الوسطى، فقد انتقل مذهب الرواقية إلى الرومان فتأثروا بمذهبهم القائم على النزعة الفردية، وبفكره وجود قانون طبيعي، فالقانون الطبيعي عندهم ينطبق على كافة الشعوب لأنه أعلى من القوانين الوضعية وسابق على وجودها.وأما في العصر الحديث فقد وجدت فكرة القانون الطبيعي كمذهب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ليتخذها الفلاسفة والكتاب أداة لزلزلة الطغيان فمهدوا بها

[٧٩] مذهب القانون الطبيعي، مصدر سبق ذكره.

للثورة الفرنسية ولما أعلنته من حقوق الإنسان الطبيعية ، ليصبح القانون الطبيعي في العصر الحديث ذو طابع سياسي.

٣. اختلف القانون المستخدم قديما عن الحديث منها من حيث الهدف أو الغاية فقد استخدمه الرواقيون لإيجاد بديل عن نظرية دولة المدينة بعد انهيار من فكرة الإحساس بالولاء والاطمئنان، أما الهدف أو الغاية من استخدم القانون الطبيعي حديثا هو المطالبة بالحد من السلطة للملوك المستند على نظرية الحق الإلهي وذلك لحماية الفرد وتأمين ممتلكاته.

٤. تدهورت فكرة القانون الطبيعي خلال القرن التاسع عشر تحت وطأة سيادة القيم الوضعية والمدرسة التاريخية في الاقتصاد، إلا أنها عودت الظهور في القرن العشرين كمحاولة لرد العالم إلى القيم السامية والمبادئ الأخلاقية العليا، في ظل ما شهده المجتمع الدولي من عنف وحروب وصراعات.

٥. أدت الانتقادات التي وجهت إلى فكرة القانون الطبيعي إلى تطويره من قبل فقهائه إلى مذهب القانون الطبيعي ذي المضمون المتغير والذي يعد اكبر مؤسسيه الفيلسوف الألماني ستاملر، ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات فان مذهب القانون الطبيعي يرجع له الفضل الأكبر في انه نبه الأذهان إلى ضرورة التمسك بمبادئ مثلى تخضع لها القواعد القانونية الوضعية، وهذه المبادئ والمثل إنما تدور كلها حول فكرة العدالة ذاتها وتنصهر فيها.

الملخص

تعد فكرة القانون الطبيعي من العلامات البارزة في تاريخ الفكر السياسي الغربي إذ نجد هذه الفكرة ليس فقط منذ فجر الحضارة الأوربية في الفكر اليوناني والروماني ولكن أيضا بصفة عامة في جميع الحضارات القديمة كالفرعونية والبابلية ، ويبدو إن مفهوم القانون الطبيعي وان كان يعد من اعرق المفاهيم الفلسفية إلا انه يعد واحد من تلك المفاهيم التي وان احتفظت بجوهرها على مر العصور إلا إن مضمونها قد خضع لتطور كبير.

Abstract

The idea of natural law is one of the salient features in the history of Western political thought. It is not only since the dawn of European civilization in Greek and Roman thought but also in general in all ancient civilizations such as Pharaonic and Babylonian. The concept of natural law seems to be one of the oldest philosophical concepts It is one of those concepts that have retained its essence throughout the ages but its content has undergone great